

إستراتيجية الجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي
Algerian strategy for security and development
in Sahel

بروال الطيب⁽¹⁾، جامعة باتنة 1
Tayeb.beroual@univ-batna.dz
خيرة بن عبد العزيز، جامعة باتنة 1
Khaira.benabdelaziz@univ-batna.dz
مخبر الأمن الإنساني، الواقع، الرهانات والآفاق

تاريخ الإرسال: 2019/08/17 تاريخ القبول: 2019/11/26

ملخص:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي موضع اهتمام دولي وإقليمي بشكل غير مسبق، والمعبر عنه من خلال وضع إستراتيجيات تجاه هذه المنطقة، ونذكر بالذات الإستراتيجية الجزائرية وذلك لأنها منطقة حيوية بالنسبة للجزائر، فهي تمثل عمقا استراتيجيا لها ضمن جناحها الجنوبي، إذ جعلت هته الأخيرة تؤثر وتتأثر بكل ما يحصل بالساحل الإفريقي، هذا ما دفع بالجزائر إلى تقديم مقاربة أمنية تتموية بالمنطقة والغرض منها مجابهة مختلف التهديدات الأمنية القادمة من الساحل الإفريقي والتي تشكل خطرا كبيرا على الأمن القومي الجزائري.

ويناقش هذا المقال دور الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي من خلال إستراتيجيتها في هذه المنطقة، وذلك بالتطرق إلى أبعاد الاهتمام الجزائري بمنطقة الساحل الإفريقي، والدبلوماسية الجزائرية فيها، وأيضا آليات الإستراتيجية الجزائرية للأمن والتنمية في هذه المنطقة.
الكلمات المفتاحية: الجزائر، الساحل الإفريقي، الأمن والتنمية.

⁽¹⁾ المؤلف المراسل

Abstract :

The African coast region is the subject of unprecedented international and local attention embodied by developing strategies towards this region, and we recall in particular the Algerian strategy because it is a vital region to Algeria, It represents a strategic depth within its southern wing, making it affect and be affected by everything that happens on the African coast, leading Algeria to provid a development security approach in the region in order to counter the various security threats coming from the coast. This article discusses Algeria's role in the The region wich poses a serious threat to Algeria's national security through its strategy in the coast, by addressing the dimensions of Algerian interest in the African coast region, Algerian diplomacy in it and the mechanisms of the Algerian strategy for security and development in the region.

Keywords: Algeria, the African coast, security and development .

مقدمة:

تشكل منطقة الساحل الإفريقي أهمية قصوى للجزائر باعتبارها منطقة مجاورة لحدودها الجنوبية وتشغل الحي الأكبر من حدودها ، كما أنها تمثل بوابة الجزائر على باقي أفريقيا ، وبالنظر إلى مختلف التفاعلات التي تحدث في الساحل الإفريقي والتي تؤثر بطريقة مباشرة على الأمن في الجزائر فهي في هذا المجال توصف بالبطن الرخو للأمن الجزائري، ومن هذا المنطلق فقد أدرك صانع القرار الجزائري ضرورة التحرك لمعالجة المخاطر والتهديدات الآتية من المنطقة.

وترى الجزائر منطقة الساحل الإفريقي امتداداً طبيعياً لها ، لذلك فهي تسعى إلى بناء مشروع محوري ذو وزن دولي ألا وهو مشروع القطب الإفريقي القوي والموحد عسكرياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً ، والقادر أن يدخل الشعوب الإفريقية في عصر التحديث والعصرنة مادياً وثقافياً ، وهذا ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية: ما مدي مساهمة الإستراتيجية الجزائرية في تحقيق الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي؟

تنبثق عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية أهمها:

ما المقصود بالأمن والتنمية؟

كيف تتعامل الجزائر مع الوضع القائم في منطقة الساحل الإفريقي؟
كيف تؤثر الإستراتيجية الجزائرية على الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي؟

وتم الاعتماد على الفرضيتين التاليتين:

كلما تحققت التنمية كلما زادت بوادر تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي.
إن المفهوم الشامل للأمن والتنمية وتوسع مفهوم الحدود الآمنة على الجزائر تقتنع بحدّة المخاطر التي تتجاوز الحدود الجغرافية لها في منطقة الساحل الإفريقي.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، ارتأينا الاعتماد على أربع محاور أساسية:

- الإطار المفاهيمي للأمن والتنمية ومنطقة الساحل الإفريقي.
- أبعاد الاهتمام الجزائري بمنطقة الساحل الإفريقي.
- الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي.
- آليات الإستراتيجية الجزائرية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

أولا: الإطار المفاهيمي للأمن والتنمية ومنطقة الساحل الإفريقي.

- تعريف الأمن:

يفتقر الأمن إلى ضبط معرّف شأنه شأن كثير من المصطلحات المتداولة التي يصعب تحديد تعريف لها بشكل قاطع لذلك اختلفت التعاريف الاصطلاحية للمفهوم حسب اختلاف الآراء والمفكرين.

حيث عرف ارنولد وولفرز **Arnold Wolfers** منذ 1950 الأمن على " أنه من جانب موضوعي يحدد غياب التهديدات على القيم المركزية (الموجودة) أو من جانب ذاتي هو الخوف من أن تتعرض هذه القيم المركزية للهجوم. (Wolfers, 1962, p147)

أما دومينيك دافيد **Dominique David** يرى أن الأمن في معناه الواسع يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر، وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرا واقعا. (Thierry, 2004, p38)

إجمالاً يعرف الأمن على أنه الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات المحلية والدولية وتأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات ليتم التعبير عن الرضا العام داخل المجتمع (هاغلين وسكونز، 2004، ص445)، لهذا فان الأمن هو الدفاع والبقاء ضد الأخطار والتهديدات سواء عسكرية أم اقتصادية أم بيئية، ولأن الأمن عملية تواجه تهديدات حدثت أو قد تحدث مستقبلا فإن مفهومه يأخذ جانب مواجهة التهديدات فيعبر عنه، بأنه الإجراءات التي تحقق الحماية من هذه التهديدات، إذا ما علمنا أن هناك أنواعا من التهديدات، منها العسكرية أو ذات النشاط الإجرامي أو قد تكون تهديدات تعرض بقاء الإنسان ورفاهيته للخطر مثل المجاعة والأمراض والاختلال البيئي.

تعريف التنمية:

هنالك عدة تعاريف للتنمية نذكر منها تعريف حامد القرنشاوي في كتابه تساؤلات حول اقتصاديات التعليم وقضايا التنمية في الوطن العربي التنمية على أنها " إحداه مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق كفاءته على مختلف المستويات من ناحية، وتقود إلى أنماط متطورة من السلوك الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى". (زدام، 2007، ص 51).

مفهوم منطقة الساحل الإفريقي:

منطقة الساحل الإفريقي هي الحيز الفاصل بين شمال إفريقيا وإفريقيا بعد جنوب الصحراء، يمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي غربا (برقوق، د.س.ن، 12)، ويقصد بذلك القوس الذي يضم: السودان، تشاد، مالي، النيجر، موريتانيا حتى السواحل الأطلنطية ليشمل دول غرب إفريقيا (برقوق،

2008، ص13)، ومنطقة الساحل الإفريقي تعتبر أكثر اتساعا وأشد تأثيرا من الناحية الجغرافية، ذلك أن المنطقة تضم مساحة هائلة تقدر بأكثر من 9 ملايين كلم، تمتد من النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا المطل على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر، إلى سواحل المحيط الأطلسي بامتداد يقدر بـ 4830 كلم، ومن الأجزاء الجنوبية لدول الشمال الإفريقي إلى الحدود الشمالية لأدغال إفريقيا بامتداد يقدر بـ 21930 كلم وبين خطوط الطول 12 و20 درجة شمال خط الاستواء فهي تعد اكبر الأقاليم في القارة الإفريقية (عمورة، 2011، ص 16).

ثانيا: أبعاد الاهتمام الجزائري بمنطقة الساحل الإفريقي.

إن الاهتمام الجزائري بما يجري في المنطقة الساحلية الصحراوية، يرجع لكون المنطقة أصبحت تشكل مجالا لاستقطاب القوى الخارجية، ومجالا لعمل القوى الإقليمية، نظرا لما تزخر به المنطقة من ثروات، وللموقع الاستراتيجي الذي تحتله، لذلك كان من الطبيعي أن تعمل الجزائر على استقرار المنطقة، وأن تحاول إفراغها من كل النشاطات التي يمكن أن تمس أمنها القومي.

كما تسعى الجزائر جاهدة لقطع الطريق أمام التدخل الأجنبي في المنطقة تحت مبررات مكافحة الإرهاب، وقد جاء تصريح الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة" الراض لتواجد مقر قاعدة "أفريكوم" على الأراضي الجزائرية، ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل دعت الجزائر دول الساحل الإفريقي إلى تأمين حدودها من مخاطر الإرهاب، وتهريب السلاح، والهجرة السرية، بعيدا عن الوصاية الغربية، والوصاية الأمريكية. (ظريف، 2010، ص 43).

وقد عبرت الجزائر أيضا عن رفضها لمحاولات ليبيا في دعم التوترات التي عرفتها المنطقة، عن طريق تسليحها لبعض القبائل، خدمة لسياستها الرامية إلى إنشاء حاجز صحراوي يمتد من تشاد، مروراً بمالي والنيجر عن طريق قبائل المنطقة، ناهيك عن سعيها نحو تأسيس دولة الطوارق الكبرى. (ظريف، ص

وقد شهدت الجزائر مع بداية التسعينات العديد من التهديدات الناتجة عن نشاط حركات التمرد في شمال مالي والنيجر، مما أجبر الجزائر على التحرك الدبلوماسي والعسكري من أجل تفضي أي تدخل أجنبي ودولي في الحدود الجنوبية، ومما يخلق بؤر توتر جديدة، فمن شأن هذا التدخل توسيع رقعة التهديدات الأمنية، مما يضاعف من حجم الأزمات، كما أنه يضيء الشرعية على أعمال الجماعات المسلحة، والجماعات الإجرامية، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن التهديدات التي يخلفها وجود جماعات متمردة في منطقة الساحل، قد ساهم في استمرار الزحف المتواصل من الهجرات البشرية داخل التراب الجزائري، مع تنامي نشاط ما فيا التهريب للمخدرات والسلاح، ووفقا لهذه المعطيات تشير العديد من التقارير إلى اعتبار منطقة الساحل "أفغانستان الثانية" في ظل التزام الدولي وتنامي المخاطر القادمة من المنطقة، ومدى تأثيرها على الأمن القومي الجزائري، خاصة بعد تفاقم مشكلة الطوارق التي خلفت وراءها هجرة مكثفة للاجئين. (بن عايشة محمد الأمين)

وفي ظل هذا الوضع الأمني المتأزم، اتجهت الجزائر نحو محاولة تغطية الانكشاف والهشاشة الأمنية في الجنوب، خاصة لما سينتج عنه من نتائج وخيمة على الأمن القومي الجزائري، لاسيما ما تعلق بقضية الطوارق، والذين يشكلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرين في الجنوب الجزائري بمناطق كالهقار، جانت، تمنراست وأدرار، وبالتالي فأى إثارة أو خطأ ضد الطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى، ومنطقة الساحل الإفريقي، من شأنه أن يثير ويحرض طوارق الجزائر. (بن عايشة محمد الأمين)

ومن مقتضيات الانتماء الإفريقي للجزائر تبني قضايا القارة على مختلف الأصعدة، وبالنظر للمكانة الجيو-استراتيجية والإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر، فإن ذلك كله يفرض على الجزائر بذل جهود دبلوماسية مضاعفة في سبيل تحقيق وتأكيد الحضور الفعال والأداء الدبلوماسي المتميز، الذي ينجح عنه تحقيق مكاسب تعكس القدرات التي تمتلكها الجزائر وتخدم مصالحها وقضاياها، وتأكيد الدور الجزائري على المستوى الإقليمي. (عشوي، 1997، ص 21).

إن كل هذه المعطيات دفعت الجزائر للعمل في محاولة لتغطية هذا الانكشاف الجنوبي في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، حيث تشتمل على كل المشاكل ذات الخصوصية الإفريقية المتميزة التي تسود القارة ككل، فمن ضعف الدولة إلى هشاشة المؤسسات الضامنة للأمن ما جعل المشاكل التي تواجهها المنطقة أكثر تعقيدا وارتباطا على شاكلة النسيج الملمغم القابل للانفجار في أي وقت، والارتدادات التي ستخلفها هذه التحديات على الأمن الجزائري ستكون وخيمة على المدى المتوسط والبعيد.

ثالثا: الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي.

إن استقرار الساحل الإفريقي هو من استقرار الجزائر، تعتبر هذه القاعدة الأساسية التي جعلت الجزائر، تعمل على مر العقود على استقرار منطقة الساحل، وترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أنّ التحرك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية "هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية". يعتقد صانعو القرار في الجزائر أن منطقة الساحل ليست فقط منطقة حرجة لأنهم القومي بل أيضا منطقة نفوذ طبيعي للجزائر، وهو أمر معترف به من قبل الفاعلين الإقليميين في المنطقة الذين لا يمكن مقارنة جيوشهم أو مقدراتهم المالية بجيش أو مقدرات الجزائر، وتلقى الجزائر نفس الاعتراف من القوى الخارجية، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وقامت الجزائر بإشراك الدول الأساسية في المنطقة (مالي، موريتانيا، النيجر وحتى نيجيريا) في إستراتيجية إقليمية منسقة لاحتواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكان الهدف من ذلك هو قطع الإمداد والدعم عن الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة، ومن جهة أخرى سعت الجزائر بدرجة نجاح نسبية لانتزاع الالتزام من دول المنطقة برؤيتها لحل مشاكل المنطقة والتي تركز على تسوية مشاكل المنطقة دون تدخل أجنبي عدا في مجالات قطاعية محددة. (زبير، 2012، ص03)

ولعبت الجزائر دورا بارزا في خلق بعض المنظمات الإقليمية مثل لجنة الأركان العمليات المشتركة التي يقع مقرها في تمراست ثم وحدة الاندماج والاتصال التي تعتبر الذراع الاستخباراتي، إلا أن هذه الإستراتيجية الطموحة

واجهت عقبات كبيرة أقلها العلاقات القوية التي تربط بين دول مثل مالي وموريتانيا والنيجر مع فرنسا، وهو ما يفسر جزئياً الشكوك التي توجد بين الدول الأساسية في المنطقة، يمكن القول بأن هذه الشكوك والتعامل المزدوج بين الدول الأعضاء في لجنة أركان العمليات المشتركة تشكل عائق أمام اتخاذ القرارات الأكثر فعالية، إضافة إلى ذلك يشكل تدخل مجموعة دول غرب إفريقيا "الأكواس" وقربها من فرنسا، وموقفها الساعي للحرب سحباً للبياسط من الجزائريين الذين دفعوا لقبول مبدأ التدخل العسكري في شمال مالي كملاذ أخير لحل الأزمة ولكن ليس قبل فصل حركات الطوارق عن الإرهابيين ومجموعات التهريب. (زبير، 2012، ص04)

وضمن هذا الإطار المتميز بالتهديد الإرهابي والتدخل الأجنبي، دعت الجزائر إلى إقامة تعاون ناجح وبناء لمواجهة هذه الظاهرة، فالمستقبل الأمني قائم على فكرة الأمن الجهوي للساحل التي اعتمدها الجزائر في أوت 2009 قد تؤكد في خطاب الرئيس الجزائري.

خلال أشغال الدورة العادية للأمم المتحدة في سبتمبر 2010، بلدان الساحل الصحراوي تطمح جميعها إلى تشكيل نظرة أكثر تناغماً واتساعاً حول رهانات أمن جماعي وسعيًا لتجسيد هذا الهدف، تدعمت هذه الرؤية باجتماع وزراء الخارجية السبعة في الجزائر شهر مارس 2010، شارك فيها ممثلو كل من الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد، ليبيا وبوركينا فاسو، وقد سبق هذا اللقاء الوزاري الذي يتبعه تحركات لقيادة أركان الجيوش ومسؤولي المصالح الأمنية والاستعلامية لدول المنطقة وهي الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر وليبيا قبل انسحابها في سلسلة لقاءات عملية أثمرت جملة من القرارات التي تؤكد الالتزام بالتكفل الذاتي بالمسألة الأمنية، والتأكيد على أن المشكلة يمكن التصدي لها دون الحاجة لتدخل بلد أجنبي يفتقر للانتماء الجغرافي المباشر، حفاظاً على مسار متكامل ومندمج يرتكز على مقاربة محلية تأخذ بالاعتبار كل المعطيات، وتندمج في سياق التطلعات المستقبلية لبلدان وشعوب المنطقة، وقد تمخض عن هذا السعي تنصيب الهيئات التالية: (وزارة الشؤون الخارجية، 2011)

- مركز قيادة التنسيق الأمني والعسكري المشترك: تتولى هذه القيادة التنسيق المعلوماتي والميداني وتسيير العمليات العسكرية المحتملة ضد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وشبكات تهريب السلاح والجريمة المنظمة. - خلية الاستعلامات المشتركة: ومن مهامها جمع المعلومات حول الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي ووضعها تحت تصرف الأركان العملياتية المشتركة.

كما أكد السيد عبد القادر مساهل الوزير السابق المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية في العديد من المرات على "أن الجزائر لن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول وأنها تحترم السيادة الوطنية للدول، وتدعو الدول الأخرى على الحدو حذوها في هذا الإطار خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، كما تم التأكيد على أن الجزائر تسعى دائما إلى إيجاد حلول للأزمات في المنطقة بعيدا عن التدخلات الخارجية". (وزارة الشؤون الخارجية، 2011).

وترتكز الإستراتيجية الجزائرية الدبلوماسية في هذا الصدد على ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي يعد تهديدا لأمن واستقرار الجزائر، ومن ثم تم تفعيل المحور الثاني وهو التفاوض مع جميع أطراف أزمة السياسة المالية في الداخل والخارج، بعيدا عن أي حساسيات سياسية أو أحكام وهواجس مسبقة، ويقوم المحور الثالث من الإستراتيجية الجزائرية على مبدأ الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، هو ما تجسده الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية وزيارة وزير خارجيته للجزائر، والاستقبال غير المعلن لوفود من حركة "أنصار الدين" وإحدى الجماعات المسلحة في شمال مالي، إضافة إلى مجموعة من وفود رسمية إفريقية لدول الجوار، هو ما جسد قوة وفاعلية الجزائر في حل أزمة مالي. (عثماني، 2015، ص 73).

رابعاً: آليات الإستراتيجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

ربطت الجزائر علاقات جيواستراتيجية وصلات دولية مكثفة في مختلف المجالات، وخاصة ما تعلق منها بالمجال الاقتصادي والأمني والعسكري خاصة بعد التجربة التي عاشتها في مكافحة الإرهاب، والتي أصبحت فيما بعد تشكل مقاربة أمنية في مكافحة ظاهرة الإرهاب إقليمياً ودولياً خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، هذا من جهة ومن جهة ثانية إدراك الدولة الجزائرية بأهمية التنمية في تحقيق الأمن، فدعت إلى تفعيل التنمية في الدول الواقعة في منطقة الساحل الإفريقي، على الرغم من أن بعض تلك الدول تعاني من الأزمات خاصة ما تعلق منها ببناء الدولة وكذا خطر الانقسامات الداخلية، هنا جاءت جهود حثيثة محلية وإقليمية لمواجهة تلك التحديات لتحقيق التنمية والسلم في المنطقة والقارة الإفريقية ككل.

الفرع الأول: الإستراتيجية التنموية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

الاقتصاد والأمن وجهين لعملة واحدة، عنوانها التنمية والاستقرار، ومن الواضح أن هذه العلاقة ما بين الأمن والتنمية تعد صعبة جداً في القارة الإفريقية بصفة عامة وفي الساحل الإفريقي بصفة خاصة، وقد حاولت الجزائر جاهدة تبني مقاربة تنموية في منطقة الساحل بهدف إيجاد حلول للمشكلات الأمنية التي تعرفها هذه الأخيرة خاصة وأن الجزائر ترى في تعاطيها مع الفضاء الإفريقي كلفة اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها ضماناً لاستقرارها.

دور الجزائر في تفعيل مبادرة النيباد:

تعمل هذه المبادرة على معالجة مشاكل القارة الإفريقية من خلال الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية وبين التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية عبر بناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والأمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة آمنة للإنسان في إفريقيا. (فلاك، 2017، ص 456).

وبالنسبة للجزائر فإنها تهدف من خلال تمسكها بهذه المبادرة إلى بعث المشاريع التنموية في إفريقيا من جهة، ومن جهة أخرى بناء مقاربة تنموية لأجل القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة خاصة في منطقة الساحل الإفريقي،

باعتبار أن هذه المبادرة الجديدة ركزت على وضع الآليات اللازمة والضرورية للوقاية من مخاطر النزاعات والإرهاب في طليعة الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمن إجراءات بناء السلم في مرحلة ما بعد الحرب وتدعيم الحكم الراشد كمطلب مركزي للأمن والسلم والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. (فلاك، 2017، ص 456).

وقد حرصت الدبلوماسية الجزائرية من خلال النيباد على تبني طرح إفريقي يعتمد على إستراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية، تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول إفريقيا بما فيها دول الساحل الإفريقي، وذلك من خلال إدراك أهمية مساعدة القارة الإفريقية من أجل ترقية منشآتها القاعدية ومشاريعها المهمة القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل مابين المناطق وداخل المناطق نفسها، وفي هذا الصدد قطعت الجزائر شوطا معتبرا في مسار المشاريع الكبرى المراهن عليها في إحداث التكامل الإقليمي والاتصال لاسيما المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر-لاغوس- النيجر) مرفوقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والنيجر. (دالع، 2013، ص 51-52).

الجزائر والتعاون الاقتصادي مع دول الساحل الإفريقي:

عملت الجزائر على تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي، وسنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الجزائر ودول الساحل، والتي يعد الطريق العابر للصحراء أهمها. مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر- لاغوس):

قامت الجزائر بتطوير شبكة الاتصال عبر بناء المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر- لاغوس)، مرفوقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والعديد من دول غرب إفريقيا، لقد أطلق مشروع الطريق العابر للصحراء منذ حوالي أربعين عاما، سنة 1971، وكان يطلق عليه طريق الوحدة الإفريقية، ويعتبر أهم رابط قاري يمتد على نحو 9400 كلم، يهدف إلى تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي والساحل وتسهيل المبادلات التجارية بين جزء كبير من إفريقيا وأوروبا،

وسعى إلى تسهيل المبادلات في المغرب العربي والصحراء الكبرى والساحل وتوفير مناخ مناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية، قام قادة البلدان الستة المعنية (الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد، ونيجيريا) ببعث فكرة هذا المشروع الإفريقي في بداية الستينيات وكانت رهانات هذه المبادرة كبيرة منها: الإسهام في فك العزلة عن مساحات صحراوية شاسعة وتسهيل المبادلات الاقتصادية والتجارية لاسيما من خلال فتح الموانئ المتوسطية للبلدان الواقعة جنوب الصحراء بهدف تسهيل ولوج الأسواق الأوروبية (عقيب، ثامر، 2017، ص 02-03)، وقد اتخذت حكومات الدول الستة المعنية في برامجها العملية إجراءات دعم لهذا العرض، وقد ركزت اهتمامها على الطريق العابر للصحراء، نظرا لطبيعته الإستراتيجية في مكافحة الفقر وفك العزلة عن سكان مناطق واسعة والحاجة إلى ترقية التعاون الإقليمي المطروح من جميع الجهات للاستفادة من نقل تدفقات التجارة الخارجية الجارية في أعقاب عوامة العلاقات الدولية. (لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، 2009، ص06)

مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء:

هو المشروع الاستراتيجي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ويعرف هذا المشروع كذلك باسم خط NIGAL يهدف إنشاء هذا الخط إلى تغذية أوروبا بالغاز من خلال مد خط أنابيب الغاز العابر لإفريقيا أنابيب الغاز من نيجيريا إلى الجزائر مرورا بالنيجر ومنه إلى أوروبا، قاطعا مسافة 4128 كلم (نيجيريا 1037 كلم، النيجر 841 كلم، الجزائر 2130 كلم)، ومن المتوقع أن ينقل من 20 إلى 30 مليار متر مكعب في السنة، تكلفة هذا المشروع تفوق حاليا 10 مليار دولار، إضافة إلى 3 مليارات إضافية من أجل بناء البنية التحتية الخاصة بتجميع الغاز في نيجيريا، وفي جوان 2009 تم التوقيع من قبل حكومات كل من الجزائر، النيجر ونيجيريا على اتفاق خاص بإنشاء القاعدة الغازية كأقصى حد إلى غاية 2015. (plagnol, Loncle, 2012).

ويعود إطلاق مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء لعام 2002 خلال اجتماع اللجنة العليا الجزائرية النيجيرية أين تم الإعلان عن اتفاق بشأنه بين سونطراك وشركة النفط النيجيرية أن أن بي سي NNBC وبقى المشروع

مجمدا إلى غاية 2009، ليعيده رئيس نيجيريا السابق "جوناثان جون لاك" إلى الواجهة عام 2013 في قمة للاتحاد الإفريقي، وتم تناقل تصريحات طيلة السنوات الماضية عن وجود عراقيل مالية وحتى أمنية أدت إلى تأخر انطلاقه، خاصة في دلتا النيجر، ففي 29 جوان 2009 حذرت حركة تحرير دلتا النيجر التي أوقفت أكثر من خمس إنتاج النفط النيجيري منذ بدء هجماتها على الصناعة قبل ثلاث سنوات، (موقع معرفة) إضافة إلى التهديدات الأمنية للمشروع، نجد تهديدا من نوع آخر.

حيث أصبح مشروع الأنبوب الغازي العابر للصحراء مهددا بعد الاتفاق المغربي النيجيري، حيث وقع المغرب ونيجيريا في الرباط في 15 ماي 2017 على بروتوكول اتفاق لدراسة جدوى مشروع عملاق لبناء أنبوب للغاز يربط بين البلدين عبر ساحل غرب أفريقيا على المحيط الأطلسي، وهو ما يزيد الغموض حول مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء بين الجزائر ونيجيريا.

مشروع شبكة الألياف البصرية:

وقعت الجزائر مع نيجيريا والنيجر "إعلان الجزائر" المتعلق بمشروع الربط بالألياف البصرية على محور الجزائر- أبوجا مرورا بمدينة زيندر بجمهورية النيجر، وقد جاء هذا المشروع الذي يندرج ضمن الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) ليلبي حاجة إفريقيا إلى تكثيف شبكاتها الاتصالية ذات النطاق الواسع خاصة تلك المتعلقة بالاتصال ما بين القارات، ويمتد خط الجزائر أبوجا على طول إجمالي يقدر ب: 4500 كلم تستحوذ الجزائر على 2200 كلم منها، بينما سيكون نصيب النيجر 900 كلم، أما نيجيريا فسيمسها على طول 800 كلم، وتجدر الإشارة إلى أن قرار انجاز كابل الألياف البصرية الرابط بين الجزائر وأبوجا قد تم اتخاذه أثناء الدورة الأولى للجنة العليا الثنائية برئاسة نيجيريا والجزائر التي انعقدت خلال جانفي 2002، بينما انضمت النيجر للمشروع في مارس 2003، وفي عام 2008 تبنت الدول المعنية بالمشروع دفتر الشروط الخاص بانجاز الكابل. (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة).

ومن أهم المبادرات التي قامت بها الجزائر أيضا، في إطار تحقيق التنمية في دول الساحل هو إلغاؤها لديون بعض دول المنطقة، ففي سنة 2013 قررت الحكومة الجزائرية إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار لـ 14 دولة إفريقية من بينها بوركينافاسو، مالي، النيجر، السنغال وموريتانيا، وتعتبر موريتانيا أكبر مستفيد من قرار الحكومة الجزائرية حيث استفادت من إسقاط ديون بقيمة 250 مليون دولار، كما قامت الجزائر باستثمار 200 مليون دولار لتنمية النيجر ومالي، وقدمت هبة بقيمة 10 ملايين دولار إلى الحكومة المالية وذلك من أجل بعث النشاط التنموي في شمال مالي والمناطق المعنية (غاو، كيدال وتومبوكتو) سنة 2010. (فلاك، ص 454).

لقد تم تعزيز التعاون بين الجزائر وبعض دول الساحل الإفريقي، أهمها موريتانيا، مالي والنيجر في عدة مجالات أهمها مجال التعليم العالي والتكوين المهني وتبادل البعثات الطبية ومجال الفلاحة والري، وكذلك في قطاع الطاقة، حيث حصل مجمع سوناطراك على عقود للتقيب بمنطقة "كافرا" شمال النيجر إلا أن هذا التعاون الاقتصادي يبقى محدودا ولم يرق إلى الحديث عن تكامل بين اقتصاديات هذه الدول، فأغلب الاتفاقيات التي تم عقدها كانت عبارة عن اتفاقيات خاصة بقروض ومساعدات قدمتها الجزائر لدول الساحل، كما أن أغلب الاتفاقيات التعاونية كانت تركز أكثر على الجانب الأمني.

الفرع الثاني: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

بالنظر إلى مختلف التفاعلات التي تحدث في الساحل الإفريقي، والتي تؤثر بطريقة مباشرة على الأمن في الجزائر، دفع بصانع القرار الجزائري إلى ضرورة التحرك لمواجهة التهديدات الآتية من الساحل الإفريقي، وهذا من خلال آليات تم وضعها وبرمجتها نحو تحقيق الأمن بالمنطقة.

المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب في الساحل الأفريقي:

يشير عدد من المختصين في الشؤون السياسية والقانونية أن إحدى النقاط المهمة والإيجابية في اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه هي أنه تم رد الاعتبار لركيزة حقوق الإنسان والشروط الديمقراطية ضمن الحشد

القانوني والدبلوماسي لتلافي ظواهر الجريمة والإرهاب، حيث دافعت الجزائر أثناء على ترك مساحة بين الإرهاب والحركات التحررية وقد كانت هته النقطة مصدر مقارنة جديدة اعتمدها الإتحاد الأفريقي للتحرك في هذا المجال حيث اشترطت الترتيبات القانونية للإتحاد الأفريقي عدم المساس بحقوق الإنسان وغلق الحوار السياسي باسم مكافحة الإرهاب.

كما قامت الجزائر فيما يتعلق في مكافحة هته الإرهاب في الساحل بتوظيف جميع الآليات والمقاربات الممكنة للقضاء عليها حيث نجد في ذلك: **المقاربة الثقافية:** من خلال توظيف مجموعة من الآليات: (عضيمي، ص 04) **الطريقة التيجانية:** وهي التي لها امتداد إفريقي هام وخاصة في دول الساحل حيث حاربت الإرهاب في المنطق عن طريق التوعية والتوجيه والتربية سواء داخل المساجد والمدارس والزوايا.

إنشاء إذاعة القرآن الكريم: والتي يمكن التقاط برامجها إلى ما وراء الحدود الجنوبية للجزائر وذلك بهدف إقناع الجماعات الإرهابية بالعدول عن أعمالهم الإجرامية المنافية لتعاليم الدين الإسلامي.

توظيف دور المسجد: حيث يعتبر أكبر تجمع إعلامي وأهم مجال اتصالي في الجزائر ودول لساحل هته الأخيرة التي تعيش وضعا مزريا اختلط فيه الفقر بالجهل إلى جانب التطرف الديني والحروب الأهلية فالمسجد يمكن أن يساهم من خلال الخطاب ألدرك للأخطار والآفات المحدقة بالفرد والمجتمع والبلد والأمة وتكوين وبناء الفرد الإيجابي القابل للقيام بدور إيجابي نحو نفسه وعائلته ومجتمعه وبلده.

مقاربة أمنية: رأّت الجزائر أنه من الضروري التنسيق مع دول الجوار الجنوبية أو ما يسمى بدول الحزام الأمني، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق مع باقي الدول الأفريقية في إطار الإتحاد الأفريقي عن طريق تبادل المعلومة وفي هذا عقدت الجزائر لقاءات أمنية مع مسؤولي دول المنطقة لتطوير مقاربة أمنية مشتركة بغرض الوصول إلى حلول أمنية ملموسة، وهذا يتطلب في نظر الجزائر تطوير قدرات المؤسسات الأمنية وإصلاحها للتكيف مع الأساليب الجديدة للإرهاب، (السيد عرفة، 2009، ص 297) من خلال وضع برامج

تكوين في بعض المجالات الخاصة كالمتفجرات وأمن المطارات والموانئ وتزوير وثائق الهوية بالإضافة إلى تأهيل وتكوين حرس الحدود كما قامت الجزائر بوضع إجراءات أمنية جديدة في ثماني ولايات جنوبية مثل: حضر تنقل السيارات والشاحنات خارج الطرق المعبدة، وحضر المسالك الفرعية غير المعبدة خاصة في الليل ومنع الوصول إلى 20 نقطة معروفة كنقاط عبور إلا بإذن أممي مسبق وفي حالات تحددها مصالح الأمن وتقع أغلب هته المواقع في 06 ولايات هي بشار، أدرار، تندوف، ورقلة، تمنراست وإليزي وكذا ردم بعض الآبار العشوائية والبعيدة في مقابل حفر آبار جديدة قريبة من السكان أو في المسالك والممرات التي حددها. (براهيمي، 2008، ص 30-33)

مقاربة اقتصادية: إدراكا من الجزائر ومن خلال خبرتها في الحرب على الإرهاب بأن (الفقر والجهل والامية...) من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب أو الداعمة له فقد أكدت في الكثير من المرات على ضرورة تطوير مقاربة اقتصادية تضامنية لمحاربة الإرهاب العبر للأوطان، وذلك من خلال مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري أي إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة وضمان استقرار السكان، وهو ما تفضل الجزائر وتلح عليه بأن يلتفت إليه الجميع من خلال تفعيل التنمية في الساحل لأنه البديل الفعال الذي يسمح بتجاوز كل المصاعب في هذا الجزء الحساس من القارة من خلال مجموعة من المشاريع الثنائية الطريق (العابر للصحراء) أو جماعية (النيباد)، وفي إطار هته المقاربة قامت الجزائر وفي خطوة استباقية إلى ضمان مناصب عمل للشباب الذين يقبلون بكثرة على الالتحاق بمختلف مصالح الجيش سنويا من خلال تسهيل الإجراءات والشروط، وأهما المستوى الدراسي والعمر والبنية وفرض على الشركات البترولية الأجنبية العاملة في الجزائر تخصيص مناصب لتوظيف شباب المناطق الصحراوية. (بشكيط، 2011، ص 182)

مقاربة قانونية: من خلال الاتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب والاتفاقية الأفريقية لتجريم دفع الفدية والاتفاقية العربية لتجريم دفع الفدية وقرار مجلس الأمن حول منع وتجريم دفع الفدية تحت رقم 1904 بالإضافة إلى مجموعة الاتفاقيات القانونية والقضائية الثنائية مع مجموعة من الدول على غرار دولة

النيجر، ولقد سعت الجزائر من خلال هته الاتفاقيات إلى قطع شريان الأكسجين عن الإرهاب من خلال منع دفع الفدية التي يتحصل عليها الإرهابيين كنتيجة لاختطاف الأجانب والتي تذهب في عمليات شراء جديدة للأسلحة أكثر تطورا بدت الجزائر أكثر صرامة في قضية السيادة المحلية للدول المعنية. (السيد عرفة، ص299).

مقاربة التنمية السيادية: بدت الجزائر أكثر صرامة في قضية السيادة المحلية للدول المعنية بالساحل بعدما رأت أن هته المنطقة أضحت عرضة لتنافس قوى دولية تسعى للاستحواذ على ثروات المنطقة لأغراض سياسية وجيو- إستراتيجية تحت غطاء مكافحة الإرهاب، ولهذا قامت الجزائر بإرساء إستراتيجية محددة في تعاونها مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية مبنية على التعاون دون التدخل، ولتحقيق ذلك حثت الجزائر دول الساحل والدول الأفريقية لرفض المقترحات الأجنبية والتسويق لنظرية مفادها أن الحضور العسكري الأجنبي يمثل عنصر جذب للإرهاب من خلال الالتفاف حوله وهو ما يزيد الأمور تعقيد على غرار ما يقع في (واد سوات) في باكستان، وهو ما اقتنعت به دول الساحل وحتى القوى الطامعة ويبرز ذلك من خلال تصريح أحد القادة الأمريكيين بأفريكوم أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد إقامة قواعد عسكرية في المنطقة، وكذلك تصريح أحد المسؤولين الفرنسيين بأن فرنسا مدركة ومقتنعة بنظرة وبمحاربة الجزائر للإرهاب. (بشكيط، ص183).

إن إدراك صانع القرار الجزائري لأهمية المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن والسلام في الساحل دفعها بأن لا تعتمد على القوة العسكرية في تحصين حدودها الجنوبية، بل ارتأت ضرورة معالجة الأسباب العميقة لهته المخاطر وحلها نهائيا وذلك باعتماد إستراتيجية ومقاربة تجمع بين الاستباقية والوقاية والحل ضد التحديات التي تواجه سكان الساحل الأفريقي.

المقاربة الجزائرية لحل أزمة الطوارق.

تعتبر أزمة الطوارق من أقدم واعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية قديما مقارنة بالمشكلات والتهديدات الأخرى، حيث شهدت الدائري الإفريقية للأمن الجزائري في مطلع التسعينات من القرن الماضي تهديدات نجمت عن نشاط حركات التمرد في شمال مالي والنيجر مما اجبر الجزائر على التحرك دبلوماسيا تباديا لأي تدخل دولي على جناحها الجنوبي وخلق بؤر توتر جديدة هي في غنى عنها، ومن دواعي الاهتمام الجزائري بتسوية الأزمة الترقية أنها أدركت ما تشكله مشكلة الطوارق من تهديد كامن للأمن القومي الجزائري لهذه الأسباب: (رسولي، 2018، ص181)

الخوف من بروز قوى متطرفة في أوساط الطوارق الجزائريين، تتبنى مطالبات انفصالية على غرار الطوارق الماليين والنيجريين، فنتيجة للرابط القبلي بين الطوارق في البلدان الثلاث، وبسبب توظيف قضية الطوارق في صراع النفوذ في الصحراء الكبرى يبقى احتمال إحياء مشروع الدولة "الصحراوية الكبرى"، وتبني فكرة الاستقلال من طرف المجتمع الترقى الجزائري قائما.

خطر التدخل الدولي على الجناح الجنوبي للجزائر، سواء كان هذا التدخل لأغراض إنسانية خاصة في ظل موجة اللاجئين الكبيرة التي وفدت إلى الجنوب الجزائري والتي تحتاج إلى إغاثة إنسانية، أو كان هذا التدخل لمواجهة حركات المتمردين إذا ما تطورت نشاطاتها إلى أعمال إرهابية، وقد حصل ذلك فعلا حيث أصبحت الحركات المختلفة للتمرد الترقى تتعاون مع التنظيمات الإرهابية المختلفة في المنطقة.

تحدي انفتاح منطقة الصحراء على بؤر التوتر والأزمات في إفريقيا جنوب الصحراء، فانتقال التهديدات الجديدة (تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة) إلى الجزائر عبر صحراء الطوارق أصبح أمرا هينا خاصة في ظل ضعف دول الساحل وعدم قدرتها على مراقبة كامل إقليمها وحدودها الشاسعة.

الخوف الجزائري من انفلات الوضع الأمني في أقصى الجنوب واستغلاله من طرف الجماعات الإسلامية المسلحة الجزائرية لفتح جبهة جديدة، وهو ما حدث

بالفعل بعد مبايعة الجماعة السلفية للدعوة والقتال لأسامة بن لادن عام 2007 وغيرت اسمها إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وتنفيذها للعديد من العمليات في المنطقة.

لذلك اعتمدت الجزائر على سياسة مزدوجة تجاه الأزمة، فأمنيا دعمت وحدات حرس الحدود المكلفة بحراسة حدود يبلغ طولها 6280 كلم بتزويدها بعتاد حديث، وفي العام نفسه وضعتها تحت وصاية الدرك الوطني التابع لوزارة الدفاع الوطني، ودبلوماسية توجت مساعيها الحميدة بإبرام اتفاق تمتراس في جانفي 1991 بين الحكومة المالية وحركة الأزواد، لوضع حد لحوالي ستة أشهر من التمرد، ونص هذا الاتفاق على منح منطقة الأزواد حكما ذاتيا وتنمية المنطقة، وقد خاضت الجزائر من منطلق حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد الأولى منذ 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد والجهة العربية الإسلامية للأزواد لغرض وقف العمليات المسلحة، كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتها مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة. (بن عنتر، د.س.ن، ص56).

خاتمة:

امتازت الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمة في الساحل الإفريقي بنوع من الاستقرار والاستمرار من حيث التمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي، ورفض التدخل العسكري الذي وقع فعلا، وهو ما يؤثر على حالة التغيير الذي عرفها مسار التوجهات الجزائرية تجاه مالي بعد أن تجاوزتها الأحداث، ووجدت نفسها مرغمة على فتح مجالها الجوي أمام الطائرات الفرنسية.

وعلى المستوى التنموي تواجه الجزائر تحديات كثيرة والتي فرضتها طبيعة النظام الدولي المتغيرة، وتحتم عليها الاستمرار في انتهاج سلوكها التنموي، الذي تهدف من خلاله إلى بعث المشاريع التنموية في الساحل الإفريقي من جهة ومن جهة أخرى بناء مقاربة تنموية لأجل القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمان إجراءات بناء السلم وتدعيم الحكم الراشد كمطلب مركزي لتحقيق الأمن والتنمية.

نلاحظ أن الجزائر لعبت دورا مهما على الصعيد الإفريقي من اجل إخراج الساحل من دائرة التخلف إلا أنها اصطدمت بواقع إفريقي جد صعب على كافة الأصعدة والميادين خاصة ما تعلق منها بالفقر والنزاعات والمديونية... فتلك الإرادة السياسية الجزائرية في إخراج بلدان القارة من العزلة والتهميش لم تلقى صدى على المستويين الدولي والإفريقي ولم تحصل إلا على وعود لا أشياء ملموسة، كما أن مسار التعاون الاقتصادي كان بطيء نتيجة لتأثره بعدة قضايا لعل من أبرزها قضية الصحراء الغربية والنزاعات الحدودية، وأيضا الاهتمامات الليبية بمنطقة الساحل الإفريقي في عهد الرئيس معمر القذافي، ويمكن تلخيص هذا التهميش في عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة في الوقت الراهن وعدم قدرة الجزائر على فرض أجندتها الدبلوماسية، بالإضافة إلى وجود أطراف أخرى خارجية الولايات المتحدة الأميركية، فرنسا والصين خصوصا من الناحية الاقتصادية بالإضافة إلى تهديد الجماعات الإرهابية المختلفة التي هي في تزايد مستمر.

من خلال دراستنا هذه، توصلنا إلى النتائج التالية:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بيئة أمنية خصبة لانتشار التهديدات، حيث تعتبر تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري والدول المجاورة، مما يجعل المنطقة ككل تعاني من فراغ أمني كبير يصعب التحكم فيه وتجاوز مخاطره، فمع تنامي تهديد "الإرهاب" المستند على انتشار عدد كبير من الجماعات المسلحة الناشطة في المنطقة، وعلى رأسها "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" باختلاف تفرعاتها وتنوع استراتيجياتها الميدانية، وارتفاع حدة تهديد "الجريمة المنظمة المرتبط بتهديدات أخرى مثل: تجارة الحشيش والمخدرات وتجارة الأسلحة، الاختطاف بغرض طلب الفدية لزيادة الإيرادات المالية لهذه الجماعات، وزيادة حركة التدفقات البشرية في إطار "الهجرة غير الشرعية"، أين أصبحت دول مثل الجزائر محطة عبور وحتى إقامة للعديد من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من مالي ونيجر وتشاد، تبدو منطقة الساحل الإفريقي منفتحة أمام انكشاف أمني طويل الأمد، يصعب تجاوزه رغم تعدد

استراتيجيات الفاعلين فيه محليا، إقليميا ودوليا، لتشابك المخاطر والتهديدات الأمنية فيه.

إن المخاطر والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي تشكل تحد كبير يواجه السياسة الداخلية والخارجية للجزائر، وتبقى الجزائر معادلة مهمة في بناء السلام وتعزيز الاستقرار في الساحل الإفريقي، وأيضا نلاحظ عدم وجود تعاون بين دول منطقة الساحل إذ تبقى الجزائر في فلك أزماتي واسع لذا لابد من تضافر جهود دول المنطقة مع الجزائر.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب.

بن عنتر، عبد النور. (د.س.ط). البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

بيرن، هاغلين، وسكونز. (2004). القطاع العسكري في محيط متغير في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. عرفة، محمد السيد. (2009). تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1.

يحي، زبير. (2012). الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل، منع الحرب ومكافحة الإرهاب، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

ثانيا: الدوريات، الملتقيات والجرائد.

براهيمي، بوعلام. (2008). "مطاردة شرسة للمهربين ليلا"، مجلة الجيش، العدد 545،

برقوق، امحمد، (د.س.ن). الساحل الإفريقي يبين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية. العالم الاستراتيجي. العدد 01.

برقوق، امحمد، (2008). التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي. الشعب. عدد 144.

دالع، وهيبة. (2013). " المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي: النيباد كآلية للتنمية الشاملة"، دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة للدراسات والبحوث والخدمات التعليمية، العدد 18.

عظيمي، أحمد. (2010) "إستراتيجية مكافحة الإرهاب"، جريدة الخبر، العدد 5941.

عقيب، محمد السعيد. ثامر، محمد عبد الرؤوف. (2017) "الطريق العابر للصحراء أو (طريق الوحدة الإفريقية) وأهميته في تمتين العالقات الجزائرية - الإفريقية"، لتواصل الحضاري بين الجزائر وبلدان الساحل الإفريقي بين القرنين 16م-20م، الجزائر، جامعة الوادي.

فلاك، نور الدين. (2017). "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا والإستراتيجية الجزائرية التنموية في الساحل الإفريقي"، دراسات حول الجزائر والعالم، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، العدد 6.

ثالثا: الرسائل الجامعية.

بشكيط، خالد. (2011). دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، الجزائر: رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. رسولي، أسماء. (2001). التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، الجزائر: رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

زدام، يوسف. (2007). "دور الحكم الراشد من تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلل تقارير التنمية الإنسانية العربية 2002-2004"، الجزائر: رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية.

ظريف، شاكر. (2010). "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات"، الجزائر: رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

عثماني، طيب. (2014). المقاربة الجزائرية في معالجة أزمة الساحل الإفريقي، الجزائر: رسالة ماستر، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

عشوي، علي. (1997). "سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي"، الجزائر: رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية.

عمورة، أعمار. (2011). التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي -مقاربة جيوأمنية-، الجزائر: رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

رابعاً: التقارير.

لجنة الربط للطريق العابر للصحراء. (2009). دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، الأمانة العامة للمصرف العربي للتنمية في إفريقيا، 2009. وزارة الشؤون الخارجية. (2011). مؤتمر صحفي بين وزير الشؤون الخارجية ونظيره البحريني، الجزائر.

خامساً: المواقع الالكترونية.

بن عائشة، محمد الأمين، بعد تفاقم الأزمة في منطقة الساحل، الجزائر أمام فرصة تاريخية للريادة الإقليمية، <https://bit.ly/2MzemWy> في: 2019/07/18.

وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، خط الجزائر - زيدر- أبوجا"، <https://bit.ly/2MyQRN7> في: 2019/08/19.

موقع معرفة، خط أنابيب الغاز العابر للصحراء، <https://bit.ly/33hHSH0> في: 2019/08/15.

سادسا: المراجع الأجنبية

Arnold Wolfers ,National Security as an Ambiguous Symbol .
Dans WOLFERS (Arnold) Discord and Collaboration
Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1962.

Balzac Thierry, « Qu'est ce que la sécurité nationale », la
revue internationale et stratégique ,(Hiver, n°52, 2003-2004) .

Henri plagnol, François Loncle, (2012). " La situation
sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne ", Rapport
d'information No.4431, La commission des affaires etrangeres-
Assemble Nationae.